المشهد الأول
دلالات المشروع السياسى

الأحداث التى دارت منذ نهاية نوفمبر وخلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٤، والتى عرفت بقصة وفاء قسطنطين، والتى يمكن أن نسميها بأنها أحداث طائفية، أى تخص طائفة من الأمة، تمثل واقعة هامة وفاصلة فى تاريخ التعايش بين طوائف وشرائح الأمة. ولا نستطيع القول بأنها كانت أحداثا عابرة، فهى ليست مجرد عارض منقطع الصلة بما حدث قبله وما يأتى بعده. بل نرى أن تلك الأحداث كشفت عمَّا كان قبلها، وأسست لما يأتى بعدها، فهى حادثة كاشفة، بما لهذه الكلمة من معنى. وعلينا فى مثل هذه الأحداث أن نقف ونتدبر أمرنا، فالفائدة الأساسية من الأحداث الكاشفة أنها مناسبة هامة للمراجعة والفهم. والتغاضى عن التدبر والتقييم يعنى أننا نستسلم لتوابع ما حدث ونترك الأمور تسير بحكم قوتها الذاتية دون تدخل. وهذا لا يصح إلا إذا كنا نرى ما حدث على أنه موقف إيجابى يخدم مستقبل الأقباط فى مصر،

ويخدم مصلحة الأمة. والحقيقة أننى أرى أن ما حدث لا يخدم مصلحة الأقباط، بل يؤثر سلبيا على موضعهم فى أمتنا، كما أنه لا يخدم مصلحة الجماعة الوطنية المصرية، ولا أمتنا العربية. كما أن ما حدث جاء فى لحظة تاريخية، تواجه فيها الأمة تحديات خارجية، تهدد كيانها، بل تهدد وجودها التاريخى نفسه.

لهذا أدعو الجميع ـ خاصة المؤسسات الأهلية، والدينية منها، وكذلك قيادات الأمة وطليعتها، وكل الحركات السياسية، والمفكرين والكتّاب ـ إلى تناول ما حدث، ودراسة معناه ودلالته، لنقيم حوارا داخليا، حول وحدة الأمة وتماسكها، وموقفها من القضايا الأساسية التى تواجهها، والتحديات التى تعصف بنا. والحقيقة أن الدعوة توجه للأقباط أولا، وللكنيسة القبطية ثانيا. فما حدث كان فى التحليل الأخير موقفا قبطيا، شعبيا وكنسيا، ولذلك فإن دلالة ما حدث تعبر عن الموقف القبطى الشعبى والمؤسسى، لا تجاه الحادث العارض، ولكن تجاه مجمل الوضع القبطى. يدفعنا لهذا، أن الموقف القبطى لم يعتبر القضية خاصة وفردية، بل اعتبرها قضية عامة، لهذا كان الموقف عاما، والغضب معلنا ورسميا. ومن هذا الموقف نستطيع أن نتعرف على أبعاد الموقف القبطى الراهن، الشعبى والكنسى.

وفى البداية علينا التأكيد بأن الموقف القبطى من قضية وفاء لا يشترط أن يكون معبرا عن كل الأقباط، أو مجمل رجال المؤسسة الكنسية،

ولكنه بالتأكيد يعبر عن جزء معتبر من الجماعة والمؤسسة القبطية. وعلينا أن نؤكد أيضا أن ما حدث يكشف عن دلالات يحتاج من تبناها لمراجعتها، ليصرح بما أراده وقصده، ولنراجع سويا، هل كانت الوسيلة مناسبة لما أراده هذا التيار القبطى، أم أن الوسيلة أرسلت إشارات خاطئة وهل الأمر يحتاج لمراجعة الموقف أم الوسيلة؟ أم أن ما حدث هو تعبير عن تيار سياسى، وأنه يعد إعلانا لمشروع أو برنامج عمل؟ وفى كل الأحوال، فإن أى تيار من حقه أن يعلن برنامجه، ومن حق كل تيارات الأمة أن تناقشه وتعلن رأيها، وعلينا جميعا فى النهاية أن نحتكم لصالح الأمة.

***

(١)

الواقعة تمثلت فى تحول قبطية من المسيحية إلى الإسلام، وهو قرار فردى، أى صدر من فرد، ولم يكن قرارا جماعيا أو مؤسسيا، أى لم يصدر من جماعة من الأفراد أو من أعضاء مؤسسة ما. وهذا القرار الفردى لم يكن نتيجة لعمل منظم من جماعة أو مؤسسة تقف خلف هذا القرار، بأن تكون الجهة التى عملت على صدوره، والتى دفعت بالقرار إلى حيز التنفيذ. نقصد من ذلك أن الشأن فردى، مهما كانت تفسيراتنا لأسبابه ودوافعه، وأيا كانت تفصيلات القصة التى رويت فى المحاضر الرسمية، أو تلك التى تداولها الأقباط. ولكن الموقف القبطى من هذا

الحدث الفردى كان موقفا جماعيا ومؤسسيا، وتلك واحدة من الدلالات الهامة التى يجب ألاَّ تغيب عنا. فلم ينظر الأقباط ولا المؤسسة الكنسية لوفاء بوصفها إنسانا مسيحيا مصريا له حقوق، أى فرد مصرى آخر، بل نظر لها بوصفها قبطية تنتمى للكنيسة الأرثوذكسية، وزوجة كاهن ينتمى وظيفيا للكنيسة ويعتبر عاملا بالمؤسسة الكنسية. ولهذا أصبحت وفاء عضوا فى مؤسسة، شأنها يخص المؤسسة، وما يحدث منها أو لها يؤثر على المؤسسة الكنسية. وبالتالى نظر لهذا الأمر بوصفه مؤثرا على عموم قبط مصر، فالمؤسسة الكنسية هى رمز للأقباط.

الحقيقة أن هذه الصورة توضح أن أقباط مصر توحد وجودهم العام مع وجودهم الدينى. فكل فرد له وجود سياسى واجتماعى ومهنى وأسرى ودينى فى نفس الوقت. وكل جانب من هذه الجوانب يؤدى إلى دور من الأدوار التى يمارسها الفرد فى حياته. ولا تكتمل الحياة فى صورتها الطبيعية إلا من خلال تعدد الأدوار والجوانب. والحاصل غالبا أن بعض هذه الأدوار يكون أكثر أهمية من غيره، ولكن مجمل هوية الفرد وانتماءاته تتحدد من خلال قدر من التوازن والتنوع بين أدواره. وما حدث عبر الربع الأخير من القرن الماضى، وكشفت عنه العديد من الأحداث الهامة، والتى تم تجاوز دلالاتها أحيانا، أن الوزن النسبى لانتماء القبطى إلى المؤسسة الكنسية تزايد لدرجة جعل هذا الانتماء هو الغالب على غيره من الانتماءات والأدوار.

ونظن أن هذا التوحد مع المؤسسة الكنسية هو الذى أدى إلى الترابط

بين الفرد والمؤسسة ـ بوصفه عضوا فيها وجزءا منها ـ وبالتالى أصبحت المؤسسة نفسها ـ تتأثر بما يحدث لأى فرد فيها، كما يتأثر الفرد بما يحدث للمؤسسة. ومعنى هذا أن خروج وفاء من المسيحية للإسلام تم إدراكه بوصفه خروجا من الجماعة والمؤسسة، وربما خروجا عليها أيضا. وأصبح الشائع من الآراء والتفسيرات ـ وحتى الشائعات بين الأقباط ـ يعبر عن رفض كامل للحادث. أى أن الجميع لجأ إلى الإنكار، كوسيلة للخلاص من الموقف، والتأكيد على وحدة الجماعة وتماسكها، وكذلك التأكيد على قوة المؤسسة وتماسكها. وأيا كانت الحقائق، فإن ردود الفعل لدى المؤسسة والجماعة كانت تؤكد أن خروج وفاء الإرادى غير جائز ولا ممكن ولا محتمل، وهو أمر يتنافى مع طبائع الأشياء. لأن خروج فرد من دين لآخر ممكن ومحتمل، وهو جائز طبقا لحرية العقيدة، التى تحمى الجميع، وتصون عقائد الأمة.

ستظل الكنيسة هى مؤسسة المسيحية المصرية، وسيظل الانتماء لها عنوانا لتدين أقباط مصر، وسيظل الدفاع عنها جزءا من تدين أقباط مصر؛ ولكن هل الكنيسة هى مؤسسة الأقباط، أو المؤسسة القبطية وهل الانتماء لها انتماء جامع مانع؟ أو هو الانتماء الوجودى الأساسى؟ أى الانتماء الذى يحتوى الأقباط ومجمل حياتهم، لا الحياة الدينية فقط؟ نعم. . أظن أن هذا ما حدث بالفعل. فالمؤسسة الكنسية أصبحت مؤسسة أقباط مصر. ولهذا تشكَّل للأقباط وضعا جديدا، بأن أصبح لهم

وجود اجتماعى له تميز وحدود. إن أهم ما فى هذا الأمر أن الأقباط ليس لهم موقع جغرافى، ورغم أن انتشارهم يختلف نسبيا من مكان لآخر، إلا أن التوحد المؤسسى - والتوحد مع المؤسسة - جعل لهم حدودا وكيانا. وهو ما يؤثر سلبا على الامتزاج والاندماج داخل الجماعة الوطنية.

***

(٢)

إن مطالبة الكنسية من الدولة بتسليم وفاء لها دلالة هامة. فهى مواطنة مصرية، تقع تحت حماية الدولة المصرية، وتتحدد حقوقها من خلال القانون المصرى. ومع هذا فإن الكنسية طالبت الدولة بتسليمها. وأيا كانت وقائع إسلام وفاء، أو الأسباب والمبررات، ففى كل الاحتمالات لا يوجد احتمال واحد يفهم معه دلالة تسليم وفاء للمؤسسة الكنسية. (والتسليم عادة يكون لشخص أخطأ، وترى جهة التحقيق أنه يمكن إعفاؤه من العقاب لحداثة سنه، وبالتالى يتم تسليمه لولى الأمر). وبالفعل هذا ما حدث، ولكن حسب رؤية الكنيسة والجماعة القبطية، وموافقة الدولة. هنا تأكد أن المؤسسة والجماعة ترى أن الخروج منها لا يجوز بدون موافقتها، كما تأكد هنا أن الكنيسة ترى أنها صاحبة الولاية على الأقباط - بل نقول أن الأقباط، أو بعضهم - يرون أن الكنيسة هى صاحبة الولاية عليهم. وكأن القبطى بهذا المعنى ينتمى للكنسية، والكنيسة تنتمى بدورها للدولة. أى أن القبطى الفرد ينتمى للدولة من

خلال وسيط وهو الكنيسة. والبعض قد يتساءل عن سبب هذا التوجه، فهل هو نتاج مواقف المؤسسة الكنسية، أم نتاج مواقف القيادة الكنسية، أم أنه اختيار شعبى؟ وأنا أرى أن هذا الموقف لا يمكن أن يكون أو أن يحدث إلا كاختيار شعبى، لأن الانتماء للمؤسسة الكنسية انتماء طوعى، وتحول هذا الانتماء من المجال الدينى ليكون الانتماء الأساسى أو الوحيد، ليس إلا عملا طوعيا. مما يؤكد أن هذا الانتماء ناتج من تراجع حالة الاندماج فى الجماعة الوطنية، وأن الجماعة الفرعية أصبحت الملاذ الآمن، وبالتالى أصبحت الكنيسة هى المؤسسة التى تحقق الملاذ الآمن لأقباط مصر.

هنا يتشكل مشروع سياسى، اتضح فى الممارسة السياسية للأقباط والكنيسة فى قضية وفاء. فالمظاهرات واعتكاف القيادة الدينية كان فعلا سياسيا، وممارسة سياسية، للحفاظ على كيان المؤسسة والجماعة القبطية مما اعتبر خروجا عليها. ورغم أن هذا الخروج حدث فى داخل إطار الجماعة الوطنية، وداخل إطار القانون المصرى والدستور المصرى، ولم يكن خروجا على النظام العام، إلا أن المؤسسة الكنسية اعتبرته خروجا عليها ومنها، يؤثر سلبا على الكنيسة والأقباط. ولذلك رأت الكنيسة أن على الدولة أن تمنع أى خروج على الكنيسة أو منها، واستجابت الدولة، لتعطى شرعية لولاية الكنيسة على أقباط مصر.

***

(٣)

إن بعض الهتافات التى طالبت بالتدخل الخارجى - والتى حدثت من قبل فى عام ٢٠٠١ فى أزمة جريدة النبأ، وحدثت قبلها فى صعيد مصر فى أزمة الكشح - ليست هى الدليل الوحيد على بروز عامل التدخل الخارجى كعنصر أساسى فى مشروع تيار قبطى - يعتمد على فكرة المؤسسة القبطية أو مؤسسة الأقباط كإطار جامع للجماعة القبطية، يميزها ويرسم لها حدودا مؤسسية. فما حدث فى قضية وفاء كان تحديا صريحا لولاية الدولة القانونية والدستورية. فإذا صدق إسلام وفاء، فقد تم كسر هيبة الدولة أمام رعاياها، وأكثر من هذا تكون قد منعت إسلام أحد رعاياها، وأصبحت أمام خروج شرعى، له تبعات خطيرة. وحتى إذا لم يصدق إسلام وفاء، فتكون الدولة قد اعترفت بوجود ولاية للكنيسة على أقباط مصر، أى اعترفت بمشروعية مؤسسة الأقباط، وأعطت شرعية لتمثيل الكنيسة للجماعة القبطية. إن حجم التحدى لسلطة الدولة، وفرض مطالب عليها، يجعلنا نرى أن الضغوط الدولية كانت حاضرة، وأن مسألة حماية الأقليات كسياسة غربية وأمريكية كانت سببا أساسيا فيما جرى. ومعنى هذا، أن الفعل السياسى الاعتراضى، والمطالب بتسليم وفاء للكنيسة كان يرتكن ضمنا لعامل التدخل الخارجى، مما مكنه من فرض أوضاع غير قانونية على الدولة، وجعل مسلك الدولة خارج إطار القانون، وليس له شرعية.

***

(٤)

فى هذه القضية لم تلجأ الكنيسة إلى القضاء، ولم تلجأ إلى المؤسسات الأهلية. ولم تلجأ الدولة إلى القضاء ولم تلجأ أيضا إلى الرأى العام. ونفهم من ذلك أن الكنيسة رأت أن الدولة هى المطالبة بتحقيق مطالبها، وأن رفض هذه المطالب يسمح لها بالاحتجاج على الدولة وعلى الأغلبية، واختلط الاحتجاج على الدولة بالاحتجاج على عامة المسلمين. والحقيقة أن هذا الموقف - إن صح كاستدلال - يعنى أن الدولة تمثل المسلمين وهى مسئولة عن أفعالهم، وأن التعدى الذى ترى الكنيسة أنها تعرضت له جاء من مسلمين أو من الدولة أو أحد أجهزتها، وفى كل الأحوال يكون الاحتجاج ضد الدولة والأغلبية. فلم يكن هناك تمييز بين الدولة والأغلبية فى معظم حالات الاحتجاج القبطى. ففى أزمة النبأ كانت المشكلة نابعة من مؤسسة صحفية، وفى أزمة الكشح كان الطرف الثانى بعض المسلمين، وفى كل الأحوال كان للاحتجاج منهج يجعل الدولة مسئولة عن تصرفاتها وتصرفات المسلمين تجاه الأقباط، وهى مسئولة أمام الكنيسة المعبرة عن الجماعة القبطية.

إن هذه الصورة تجعل الجماعة الوطنية مشكَّلة من جماعة مسلمة تعبر عن نفسها فى مختلف المؤسسات، وتدخل فى إطار الدولة فى النهاية، والجماعة القبطية تعبر عنها الكنيسة، وتدخل فى إطار الدولة بعد ذلك، مما يعنى أننا بصدد مشروع سياسى قبطى، يجعل الأوضاع القانونية

والدستورية والولايات تختلف بين المسلمين والمسيحيين فى مصر. بأن يكون للمسلم إطار انتماء قانونى مختلف عن القبطى، حيث يكون للأخير مستويان للانتماء، للكنيسة أولا ثم الدولة.

(٥)

إن حادثة وفاء قسطنطين فى رأينا - أعلنت عن مشروع سياسى لتيار قبطى ما، نراه تيارا معتبرا ومؤثرا، ولا نريد الدخول فى سجال حول حجمه. وهذا التيار يهدف فى نهاية الأمر لتأسيس خصوصية سياسية للأقباط فى مواجهة الأغلبية، تحت حماية دولية. والحقيقة أن هذه الفكرة أو هذا التوجه ظهر فى مراحل كثيرة، وكان دائما أقل من أن يكون مؤثرا ومعتبرا بالدرجة التى ظهر عليها الآن. وفى بعض الأحيان ظهرت أفكار حول الدولة القبطية، ولم تكن أكثر من تصورات غير واقعية. ولكن تبلور المؤسسة الجامعة، كمشروع سياسى يحصر الأقباط فى انتمائهم الدينى والكنسى، يبدو لنا الآن وكأنه صياغة نابعة من تصور عن الملاذ الآمن. وعليه تصبح المسألة القبطية هى المطالب القبطية التى تعبر عنها مؤسسة الأقباط تجاه الدولة. ويتقلص بذلك التواجد القبطى الفاعل خارج هذه الدائرة.

تلك كانت قراءة لحدث هام، ومحاولة لفهم توجهات تولد هنا وهناك، ولا نستطيع أن نحمِّل مسئولية هذه التوجهات للمؤسسة

الكنسية أو مجموع أقباط مصر، ولكن مسئوليتها تقع على البعض، هنا وهناك. وهذا المشروع عليه العديد من التحفظات، ولكن الأهم أنه مشروع يخرج الأقباط من إطار الاندماج الحياتى النضالى داخل الجماعة الوطنية. إن الملاذ الآمن لأقباط مصر هو نضالهم المشترك مع أبناء أمتهم من أجل مواجهة كل أزمات الأمة، ومنها أى مشكلات للأقباط، ومواجهة كل تحديات الخارج، وتدخلات الخارج، فهى فى التحليل الأخير تدخلات ضد الأمة كلها، والأقباط جزء منها. إن كل المشروعات التى تعزل الحالة القبطية عن الحالة المصرية العامة تضر بالأمة كلها، ولكنها تضر بالأقباط قبل الجميع، لذلك فإن المراجعة فضيلة. وعلينا أن نعرف لماذا بحث الأقباط عن ملاذ آمن، ولماذا لا يكون توحدهم مع الأمة هو ملاذهم الآمن. فالعودة إلى الأمة الواحدة كملاذ آمن لكل أبناء الأمة هى مسئولية كل أبناء الأمة.

***

هل صدر قرار كنسى بإبعاد وفاء وماري؟

يتردد فى الأوساط القبطية أن القيادة الكنسية اتخذت قرارا بسفر وفاء قسطنطين وعائلتها، وكذلك مارى عبد الله وعائلتها إلى خارج مصر. ويفهم من هذا أنه سيتم ترتيب سفر العائلتين إلى أحد البلاد التى توجد بها جالية قبطية، وغالبا دولة غربية. ونتصور أن الترتيبات سوف تركز على سبل معيشة العائلتين فى الخارج، كما سيتم ترتيب كيفية رعاية

السيدتين على وجه الخصوص. ويشمل ذلك ضمنا ترتيب كيفية متابعة أمر وفاء ومارى، حتى لا يكون خروجهم من مصر سببا فى وصولهم إلى وسائل الإعلام، والهروب من أى متابعة أو رقابة، مما يتيح لهما اتخاذ أى مواقف أو قرارات خاصة دون موافقة القيادة الكنسية. وعندها يمكن أن تروى القصة من أصحابها، ونسمع ردا على تصريحات الكنيسة. ويشمل هذا احتمال أن يكون قرار إحداهن بإشهار الإسلام فى الخارج.

وفكرة الإبعاد - إن صحت، أو إن نفذت - ليست حلا فى تصورى، بقدر ما هى تعبير عن المأزق الذى وضعت القيادة الكنسية نفسها فيه. فما حدث حتى الآن ليس كل فصول القصة، بل جزء منها، وهو الجزء الذى حددت القيادة الكنسية كيفية إدارته، وحددت بالتالى نتائجه. فوفاء ومارى فى الدير الآن، فلا نعتقد أن الإبعاد تم، وأسرتيهما فى الدير أيضا حسبما يتردد. وتلك النتيجة هى من صنع القرار الإدارى الكنسى. والقيادة الكنسية الآن تحاول إغلاق الملف عند هذا الحد، ولكن بقاءهما فى الدير إلى الأبد ليس أمرا معقولا أو ممكنا. والحل لن يكون فى عودة كل أسرة إلى منزلها، فلا أحد يعرف ما سيحدث مع الصحافة والإعلام والجيران، وربما الناس فى الشارع. ولذلك أصبح الحل المقترح أن يكون الإبعاد لخارج مصر على أساس عدم احتمال تتبع أحد لهما، أى محاولة قفل الموضوع دون أن تتم أى مواجهة مع السيدتين، من الصحافة أو الناس. وكأن المطلوب هو إغلاق الملف، وكأن شيئا لم يكن.

والحاصل أننا فى مأزق الآن، وربما نكون جميعا فى مأزق، وأعنى المؤسسة الكنسية والدولة والمؤسسة الإسلامية، ومنظمات المجتمع المدنى، والأقباط والمسلمين. وسر المأزق ليس فى أهمية الحالة الفردية، أى حالة وفاء ومارى، بل فى تحويل هذه الحالة إلى حالة عامة، تمس جميع الأطراف. وما حدث فى الواقع أن الحالة الفردية تحولت إلى موقف قبطى عام، أدخل الدولة والمسلمين بما أصابهم من احتجاج. وموقف الدولة أدى إلى مأزق جديد بين الدولة والمسلمين. والمشكلة فى كيفية الخروج من هذا الموقف دون أن تصيبنا توابعه، وتلحق الضرر بقيم العيش المشترك. أو تؤدى تلك التوابع إلى تعقيد العلاقة بين الدولة والكنيسة، وخلق حالة من العلاقات غير المنظمة، والتى لا تحددها قواعد متفق عليها بين كل الأطراف. لهذا علينا تبين الأبعاد الحقيقية للمأزق.

فماذا يحدث فى الدير؟

القصة الشائعة بين الأقباط، وفى أروقة الكنائس، تدور حول وجود خلافات عائلية بين السيدة وفاء وزوجها، وبين السيدة مارى وزوجها. ويقال إن السيدة وفاء لجأت إلى القيادات الكنسية لتحل لها مشكلتها مع زوجها، فقيل لها أن تصبر وتتحمل، فزوجها كاهن. ويروى أن السيدة وفاء أخذت موقفا من زوجها والقيادات الكنسية، ولذلك رأت الخروج عليهم ومنهم، ورأت أن طريق الخروج هو بإشهار الإسلام. وتلك

القصة التى تروى بصورة مشابهة عن السيدة مارى، تؤكد أن الخلافات العائلية هى السبب فى رغبة كل منهما للتحول عن المسيحية للإسلام. ويلاحظ هنا أن القيادات الكنسية لم يكن لها دور إيجابى، رغم اللجوء لها، على الأقل فى حالة السيدة وفاء. والمقصود هنا يؤدى للاعتقاد بأن الرغبة فى التحول للإسلام تواكبت مع موقف احتجاج على الكنيسة والقيادات الكنسية، خاصة وأن زوجيهما من رجال الدين، فاللجوء للقيادات الكنسية كان ليس لصفتها الدينية فحسب، بل لمسئوليتها الإدارية عن رجال المؤسسة الكنسية.

ولا نقصد من ذلك تحديد السبب الذى دفع وفاء ومارى لإشهار الإسلام، ولن نحاول البحث فيمن فيهما أشهر الإسلام فعلا ومن فكر فقط. ولكننا نكتفى هنا بأن تأكيدات القيادات الكنسية، ورواية الأقباط، تؤكد أن هناك خلافا أو انفصالا أو عدم توافق زواجى فى الحالتين. ونعلم من الشائع أن هناك خلافا بين السيدتين وقيادات كنسية، وكان ذلك سابقا لترك المنزل. والآن نسمع أن السيدتين فى الدير، وتحت رعاية القيادات الكنسية، ومع كلٍّ منهما أسرتها، الزوج والأولاد.

ومن المتوقع والشائع أيضا أن ما تم كان فيه إكراه لشخص، بأن سُلِّم لمن احتج عليه. ومن هنا بدأ المأزق؛ لأن خروج وفاء لتروى قصتها للصحافة قد يسبب إحراجا للقيادة الكنسية. وإذا أكدت فى روايتها إشهارها للإسلام، أو جددت رغبتها فى إشهار الإسلام، أو أعلنت عن

موقف قيادات الكنيسة من مشكلاتها مع زوجها الكاهن، أو روت ما حدث معها منذ استلمتها الكنيسة؛ فى كل هذه الحالات ستكون بعض القيادات الكنسية فى مأزق، وربما الأقباط والمؤسسة الكنسية أيضا. لذلك فمن المعلوم أن هناك اتفاقا على أهمية عدم ظهور السيدة وفاء للصحافة. ويتردد أنها ما زالت تريد البوح والمواجهة، أيّا كان فحوى ما تريد البوح به.

قرار الإبعاد

أرأيتم معى ما هو المأزق؟ فالإكراه للعودة للمسيحية - إن حدث - أمر مرفوض، والإكراه على البقاء داخل الدير وتحت رعاية رجال الدين أمر مرفوض فى حد ذاته. فإذا اكتملت القصة بالإكراه على الرحيل خارج مصر، أى الإبعاد، فالمأزق يصير أصعب. فقرار الإبعاد ليس من سلطة الدولة، ولا من سلطة الأجهزة القضائية، إلا فى حالة الأجانب. والإبعاد للمصرى يكون بالنفى، وهو ممارسة خارج القانون، فكيف يمكن تمرير قرار الإبعاد؟ وقد يقول البعض إن الإبعاد لم يتم، وأن قرارا بهذا الشأن لم يتخذ، أو أن فكرة الإبعاد مستبعدة؛ وفى كل هذه الحالات تكون قصة القرار مجرد إشاعة، وهو خير على أى حال، أو يكون القرار اتُّخذ بالفعل وسيتم التراجع عنه، وهو خير على أى حال؛ أما أن يقال لنا بعدَ الرحيل والإبعاد إن السيدتين اتخذتا قرار الهجرة الاختيارى، فإن

الأمر هنا يكون مردودا عليه، بأن حالة البقاء فى الدير وعدم مواجهة الصحافة تثير علامات من الاستفهام، ومعظم القصص المتداولة بين الأقباط أنفسهم تؤكد على إكراه ما أو ضغط ما، قد يكون دينيا أو اجتماعيا.

ولست أعرف ماذا سيحدث بعد الهجرة، وهل سيتم إقامة العائلتين فى دير من الأديرة القبطية فى الخارج، أو يقيمان مع أسر قبطية ترعاهم. الأمر فى الواقع قد يصل بنا إلى حالة تحديد إقامة ونفى خارج البلاد، وهى كلها صور لأحداث تلحق ضررا بالغا بالمؤسسة الكنسية والأقباط، بل بالجماعة الوطنية نفسها.

الحرية هى الضحية

نخلص مما سبق، أن المشكلة الحقيقة الآن تكمن فى إعادة الحرية الشخصية لسيدتين مصريتين. تلك ببساطة الأزمة، إن القيادات الكنسية رأت فى التصرف الفردى ما يمس المؤسسة الكنسية، ورأت أن زوجة الكاهن شأن كنسى وليس لها حرية فردية كغيرها. والغريب فى الأمر أن كل ما يروى بين الأقباط يؤكد أن القيادات الكنسية كانت على علم بالمشكلات العائلية، ولكنها لم تتحرك، بل ضغطت على صاحب المشكلة أو الضحية ليتحمل فى صمت، وتحركت القيادات الكنسية عندما أصبح الأمر - فى تصورها - خروجا عليها وعلى المؤسسة. وذلك عن

الشق الاجتماعى فى المسألة، أما عن الشق الدينى، فإن ما تم كان منعا لإشهار إسلام كان سيتم، أو إسلام تم بالفعل، أو كليهما معا، فربما اختلفت حالة السيدة وفاء عن السيدة مارى. والضحية هنا هى الحرية مرة أخرى. فإذا كانت الرغبة فى تغيير الدين قد جاءت عن اقتناع بسبب ظروف اجتماعية أو رفض لواقع معاش أو رد فعل على سلبيات ما، مما يؤدى بالإنسان للبحث عن بديل جديد؛ أو كانت عن اقتناع بدون ظروف محددة؛ فهى فى كل الحالات ممارسة لحرية الاعتقاد.

والآن أى ثمن أيسر، أن يعاد حق الاختيار والقرار لسيدتين، ويسمح لهما بالخروج والتحدث مع الصحف، أم يظلا حالة متوارية وغامضة، تلقى بظلال من الشك على حدوث حالة إكراه خارج نطاق القانون! وهل فات وقت التراجع؟ ولم يعد هناك بديل عن الإبعاد؟!

***

هل الطائفية خيار استراتيجى؟

أصبح لفظ الطائفية محملا بانطباعات سلبية، ولكننا نحتاج لفهم اللفظ فى الواقع العملى. فأحداث التوتر الطائفى بين الأقباط والمسلمين تفتح ملف الطائفية، وتعيد ترديد عبارات الوحدة الوطنية، وتسترجع وقائع الفتنة الطائفية، ويبقى الأمر ملتبسا. ونسمع تعبيرات وشعارات تنادى بأننا جميعا مصريون، وأن الدين شأن فردى، وبهذا تتأرجح المواقف بين تأكيد العلاقة الجيدة بين الطوائف، أو نفى وجود الطوائف

أصلا . وحتى نقترب من تلك الأزمة، علينا أن نعرف حدود المعانى التى نستخدمها، ونعكس المعنى على الواقع .

الطائفة ـ فى التعريف البسيط ـ هى جماعة من الناس يجمعها أمر ما أو رابط ما، عن غيرها من الجماعات أو الطوائف . وليس شرطا أن تكون الطائفة دينية، فقد تكون مهنية، وإن كنا فى الفترة الأخيرة نتكلم عن طائفة الأقباط، ولا نتكلم عن الطوائف المهنية، أى أننا ربطنا معنى الطائفة بالملة والدين والمذهب الدينى . ونحتاج إلى العودة إلى الإطار الواسع للمعنى، فنعرف الطائفة بالجماعة التى بينها رابط يميزها، قد يكون الدين أو غيره من الروابط . وفى كل الأحوال يكون للطائفة تميز ما، يعرفها عن غيرها، ويكون لها بالتالى ممارسات أو أعمال أو أنشطة، تميزها عن غيرها . ولهذا تتجمع الطائفة فى كيان يرعى شئونها الخاصة، أى الشئون الخاصة بتميزها . وقد تواجه الطائفة مشكلات خاصة بها، فتحاول حلها .

بهذا المعنى، تكون الطائفة هى جماعة من الأمة، فما يميزها يجعل بينها ترابطا، ويجعل بينها ممارسات خاصة بأعضائها . ولكنها فى النهاية جماعة من الأمة، بمعنى أن ما يميزها لا يفصلها عن غيرها من الجماعات فصلا نهائيا . فالطائفة الدينية ـ وأيضا الطائفة المهنية ـ يجمع بين أعضائها بعض الروابط المشتركة، ويجمع بينها وبين غيرها من الجماعات أو الطوائف أو المؤسسات العديد من الروابط الأخرى . ولهذا نقول عن

الطوائف والملل والمذاهب إنها جماعات الأمة، أى الجماعات المشكِّلة للأمة، وهى بهذا تمثل الجماعات الفرعية، وتكون الروابط فيها روابط مكملة لروابطها مع الأمة. ولا يشترط أن تكون الطائفة وحيدة فى الرابطة التى تجمعها، فنجد مثلا طوائف مسيحية تختلف فى المذهب، وكلها جزء من الجماعة القبطية، أى الطائفة القبطية. وبالمثل فإن كل الجماعات الفرعية وكل الطوائف فى مصر جزء من الجماعة المصرية، والجماعة المصرية هى جزء من الأمة العربية، والأخيرة جزء من الأمة الإسلامية. وهكذا تتشكل الأمة من تكوينات فرعية متتالية، تترابط فى النهاية فى سياق الأمة الموحدة.

وهنا لا نرى معانى سلبية للطائفة، فحضارة الوسط ـ وهى الحضارة العربية الإسلامية، وهى أيضا المراحل الحضارية السابقة عليها، مثل الحضارة الفرعونية ـ هى حضارة التعدد. وتاريخنا خير شاهد على التعددية التى لا تنفى الوحدة. ولم تقم الحضارة العربية على التنميط الإجبارى، ولا على إبادة الطوائف المختلفة، ولا على محاولة التوحيد المذهبى. بل نعتقد أن التاريخ كان شاهدا على ارتباط التوجه نحو الأحادية والتنميط، بمراحل ضعف الدولة، ومراحل الانهيار الحضارى. نخلص من هذا أننا أمة تقوم أساسا على التنوع والتعدد فى إطار الوحدة. ولذا نرى أن وجود طوائف ليس مشكلة نحاول حلها بأن نحل الطوائف.

وهنا نؤكد أن الحل العلمانى الذى يطل علينا كلما حدث نزاع ذو جذور وأسباب طائفية ليس هو الحل المقبول من المسلم أو القبطى. فوحدة الجماعة المصرية لن تتحقق من خلال تقليص ومحاولة تفكيك الطوائف، ككيان أو وظيفة أو رابط مميز. بمعنى آخر، أكثر مباشرة وصراحة، نقول إن حل النزاعات الطائفية التى قد تحدث لن يكون بتحييد دور الدين، أو تقليص الحياة الدينية، أو تقليص دور المؤسسات الدينية مما يحد من قدرتها على القيام بدورها التى أقيمت من أجله.

لا نرى إذن أننا نواجه مشكلة وجود طوائف داخل الأمة، أو نقول بالتعبير الأعم والأدق: إننا لا نرى مشكلة فى وجود جماعات فرعية مشكِّلة للأمة، بل نرى أنها مصدر التنوع والثراء الذى تعتمد عليه الأمة فى نهضتها. ولكن هذا ينقلنا مباشرة إلى الطائفية. ونعرفها بأنها النزعة إلى جعل الانتماء إلى الطائفة انتماءً جامعا مانعا. ونقصد من هذا أن الفرد الذى ينتمى إلى طائفة ما، لا ينتمى إلى غيرها من الطوائف أو الجماعات أو المؤسسات التى تباشر أنشطة مختلفة ومتنوعة. أى أن الفرد الذى ينتمى إلى طائفة بينها رابط دينى أو جغرافى أو عائلى لا ينتمى إلى أى جماعة أخرى بينها رابط مختلف عن الرابط المؤسس لطائفته.

ولنطبق هذا على الحالة القبطية، فالقبطى ينتمى إلى طائفة الأقباط، وهى تقوم على رباط دينى. وبالتالى فهو لا ينتمى إلى طائفة المسلمين. وهو إذا كان أرثوذكسيا فسينتمى إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس، وليس

إلى طائفة الأقباط الكاثوليك. ولكن هل يعنى انتماء القبطى إلى طائفة الأقباط أنه لا يستطيع أن ينتمى إلى العديد من الطوائف الأخرى، أو نقول الجماعات والمؤسسات والتى تقوم على روابط المهنة أو الموقع الجغرافى أو الاتجاه السياسى؟

والقبطى كغيره له حياته الدينية والسياسية والمهنية، ومعنى هذا فإن انتماء لطائفة الأقباط لا يمنع العديد من الانتماءات الأخرى. فإذا أصبح الانتماء إلى طائفة الأقباط انتماء جامعا مانعا، ليس لرابط الدين فقط، بل لكل الروابط، كنا بصدد طائفة لها موقف طائفى، وتريد أن يكون لها موضع طائفى، أى تريد أن تؤسس لوضعها الطائفى، بأن تجعل لنفسها أدوارا متكاملة وشاملة، حتى تقوم بوظيفتها الطائفية الشاملة. وعندما نكون بصدد اختيار قبطى طائفى، فإن هذا لا يعنى أن القبطى لن ينتمى إلى مؤسسة يعمل بها، ونقابة يأخذ منها تصريح مزاولة المهنة، ولكن يعنى أن هذه الانتماءات ستكون انتماءات عملية ووظيفية، وليست انتماءات عضوية. والانتماء العضوى هو الانتماء الذى يجد فيه الفرد تعبيرا عنه، ويكون ناشطا فيه، ويمارس فيه بعضا من حياته العادية، أى الحياة غير الوظيفية. وبالتالى عندما يريد الفرد أن يعبر عن نفسه سيقوم بهذا من داخل الإطار الذى يختص بوجه ما من وجوه التعبير، فيعبر عن نفسه سياسيا فى الجماعة أو الحزب السياسى الذى يوافق على أفكاره، ويعبر عن نفسه دينيا فى الكنيسة التى ينتمى لها.

وفى العديد من الأحداث التى تسمى بأحداث الفتنة الطائفية ـ وأيضا فى غيرها من المواقف ـ ظهر أن المؤسسة الكنسية لم تعد فقط الطائفة الدينية للأقباط، بل نقول إن أهم ما حدث فى قضية وفاء قسطنطين أن المؤسسة الكنسية قامت بدور يتعدى دور الطائفة، واستجابت لها الدولة، بأسلوب يدعم موقفها. مما يعنى أننا أمام لحظة كاشفة لمشروع طائفى.

وهنا على الأقباط مراجعة ما حدث، حيث إن الانتماء للطائفة الدينية ليس المشكلة، وقيام المؤسسة الكنسية بدورها كمعبر عن الطائفة الدينية أمر محل اتفاق. وكما أسلفنا، فإن للطائفة دورًا مهمًا، وما تعبر عنه من تعددية أمر مركزى فى حضارتنا. ولكن تحويل الطائفة إلى مشروع طائفى متكامل، هو أمر يحتاج لمراجعة. ولذلك نتساءل عما حدث، فهل هى لحظة طائفية، أى أن اللجوء للممارسة الطائفية كان أمرا مرحليا ومؤقتا، أم أنه خيار استراتيچى؟ وهل تصلح الطائفية كخيار للأقباط أو لغيرهم من الطوائف والجماعات المشكِّلة للأمة؟

إن وجود الطائفة، وترجمة وجودها فى مؤسسة، أى الكنيسة ـ يقوم بالدور الرئيسى فى ترتيب الشئون الدينية للأقباط، وممارسة الشعائر الدينية، وتنظيم القوانين المرتبطة بعقيدة الأقباط، مثل قوانين الأحوال الشخصية. ومعنى هذا أن لدينا الأنظمة الكافية لترتيب الشأن الخاص. وعندما يختار قبطى أو بعض الأقباط، أو عندما تختار قيادة كنسية أو بعض القيادات توسيع دور المؤسسة الكنسية، حتى لا يحتاج القبطى

للانتماء إلى أى مؤسسة أخرى، فإن هذا يعنى أن الشأن الخاص، أو الجانب المميز أصبح الرابط الوحيد الفاعل، أو الانتماء الوحيد النشط.

لهذا تصبح الطائفية اختيارا مرحليا ومؤقتا، عندما تضطرب الانتماءات الأخرى، وتصبح خيارا استراتيجيا، عندما تحاول الطائفة منع اندماجها فى الكل، والحفاظ على تميزها، بأن تميز نفسها فى كل المجالات. وتصلح الطائفية بالتالى لطائفة لا يمكن أن تحافظ على تميزها، إذا اندمجت مع بقية الطوائف والجماعات. لهذا نرى أن الحل الطائفى يصلح لجماعة صغيرة، تتعدد اختلافاتها عن المجموع، وغالبا ما يكون لها تاريخ أو أصول خاصة. أما الأقباط فهم أصل فى الجماعة المصرية، وجزء أساسى من الأمة العربية الإسلامية. ووجودهم كطائفة غير مهدد بالذوبان، وإلا لحدث هذا الذوبان عبر القرون الماضية.

لذلك نعتقد أننا أمام حالة مرحلية، ظهر فيها تيار قبطى ما يحاول أن يؤسس لمشروع طائفى. والخطر الحقيقى الذى نواجهه هو أن تتحول الحالة المرحلية لخيار استراتيجى، وهو ما يمكن أن يحدث فى ظروف خاصة، نرى أن احتمالها محدود، ومع ذلك لا تزال تمثل خطرا يجب أن نلتفت له. فالحالة المرحلية إن طالت، وأصبح لها سوابق عملية، وأحداث تعبر عنها، وكان لها أثر اعتبر إيجابيا وإن كان مؤقتا أو خادعا، عندئذ ستتحول الحالة إلى تيار يحاول تأكيدها، وهنا يصبح استمرار الحالة سببا فى جعلها خيارا يتم تأسيسه.

كثيرا من الفهم يأتى عبر التاريخ، الذى يتأكد من تجاربه أن العلاقات بين الطوائف الدينية شديدة الحساسية، وما يحدث مرات من أثر سلبى، قد يصعب معالجته لفترات طويلة. أقصد من هذا، أنه إذا أصبح الخيار الطائفى هو خيار الأقباط الاستراتيجى فإن الرجوع عن هذا الخيار سيكون أمرا صعبا؛ لأن ما سيتركه هذا الاختيار من آثار سيكتب فى صفحة من صفحات التاريخ.

* * *

من أجل مَنْ نضحى بالأقباط والكنيسة معا؟!

كيف يمكن تقييم ما حدث فى قضية وفاء قسطنطين؟ أو من الخاسر فى هذه القضية؟ لقد دارت القصة بين سيدة والإدارة الكنسية والأقباط، وأشركت فيها الدولة وعامة الناس. ولم تنته كل فصول القصة، ولكن استجابة الدولة للطلب الكنسى بتسليم السيدة وفاء للكنيسة أنهى أحد فصول القصة. وعند هذه اللحظة نتساءل: من حقق المكسب، ومن خسر؟ ويرى بعض الأقباط أنهم حققوا نصرا فى النهاية، بمنع وفاء من ترك الكنيسة، وترى بعض القيادات الكنسية أنها استطاعت منع أحد رعاياها من ترك الكنيسة، ولكن وقائع القصة لا ترتبط بسيدة، بل بتأسيس وضع الأقباط تجاه الكنيسة، ووضعهم تجاه الدولة، وكذلك وضعهم تجاه الجماعة المصرية.

وما حدث فى هذه الواقعة نتاج لسلسلة من المواقف التى دارت عبر أكثر من ربع قرن. وهى فى الواقع سلسلة من الممارسات والاختيارات المتتالية التى أفرزت وضعا متماسكا. فمن خلال الخبرات المتتالية منذ سبعينيات القرن العشرين، تشكل موقف قبطى، وموقف كنسى، ومن استمرار وتوالى الأحداث أصبح اتجاها واختيارا. وهذا الاتجاه هو الذى أفرز كيفية إدارة الموقف فى قضية السيدة وفاء، وكذلك فى غيرها من المواقف السابقة. وما يعنينا هنا هو قراءة هذا الاتجاه أو الاختيار لنفهمه ونحلله ونعرف تأثيراته، ولكن ما يعنينا أكثر هو التأكد من سلامة الاختيار نفسه. فقد يكون الاتجاه السائد بين الأقباط مثلا هو نتاج اختيارات متعددة عبر زمن ممتد، ولكنها قد لا تكون أفضل اختيار بالنسبة لهم، أو لا تكون اختيارا مناسبا لما ساد بينهم عبر التاريخ. والأمر نفسه بالنسبة للكنيسة، فاختيارات الإدارة الكنسية منذ سبعينيات القرن العشرين قد لا تكون مناسبة للاختيارات التاريخية للكنيسة المصرية عبر تاريخها الممتد.

السياسة تسحب من قدر الكنيسة

ممارسة العبادة والوعظ، وشرح العقيدة، وغيرها من الممارسات الدينية هى صلب الدور المنوط بالكنيسة، باعتبارها بيت الله، والمؤسسة الحاضنة للجماعة المؤمنة. وفى العديد من المواقف الحاسمة، والأزمات

الكبرى، يتوقع رجال السياسة والإعلام سماع رأى الكنيسة. ونعنى بهذه المواقف، تلك الخاصة بالقضايا الوطنية، وهو أمر يدخل فى مساحة الرأى السياسى، وفى القضايا الكبرى. وهنا يقوم رجال الدين بدورهم كجزء من قيادات الرأى العام، حيث يعبر رجل الدين عن الرأى الدينى الأخلاقى. فيفترض من رجال الدين أن يكون لهم دور كضمير للجماعة، فى الدفاع عن الأخلاق وحقوق الأمة.

لكن ممارسة السياسة أمر آخر، وهى تتحقق من خلال تبنى برنامج أو مطالب، تشمل تعديلا فى الممارسات السياسية، أو تعديل القوانين، أو مراجعة الدولة، أو نقد النظام الحاكم. وفى يناير عام ١٩٧٧، وعندما قدم المجمع المقدس والمجلس الملى العام مطالب الأقباط، وأمر بالصوم لمدة ثلاثة أيام، كان هذا فعلا سياسيا، فيه مطالب طائفة، وممارسة سياسية للضغط على صانع القرار لتحقيق هذه المطالب. وبعد أكثر من ٢٨ عاما، يتكرر الأمر مرة ثانية فى قضية السيدة وفاء.

والحاصل فى هذه المواقف وغيرها أن قيادات الكنيسة تصبح فى وسط عملية سياسية، ويصبح لها معارضون ومؤيدون، وتدخل فى جدل على صفحات الجرائد. والقواعد الحاكمة للعمل السياسى لا تناسب رجل الدين، ولا تناسب بالتالى المؤسسة الكنسية. وحتى لا يختلط علينا الأمر، نؤكد أن وظيفية رجل الدين تفرض عليه شروطا ومكانة وأسلوب أداء تتعارض مع ما تفرضه وظيفة السياسى من شروط وأساليب ومناهج

للعمل. وهذا ينطبق فى رأينا على كل رجال الدين، فى جميع الطوائف والأديان. لهذا يصبح تأثير رجل الدين فى المجال السياسى محصورا فيما يعبر عنه من رأى دينى أخلاقى، بوصفه مسئولا عن ضمير الأمة وقيمها وأخلاقها. لهذا نرى أن ممارسة السياسة تسحب من رصيد ومكانة الكنيسة ولا تضيف لها.

كيف يتعامل الأقباط مع الإدارة الكنسية

الأمر الآخر الهام، والذى لا يعطيه الكثيرون اهتماما، يتعلق بموقف الأقباط من الكنيسة، عندما تقوم بدور سياسى لهم، وتمثلهم فى قضاياهم الخاصة أو مطالبهم الخاصة. فالقيادة الكنسية لها مكانة خاصة، بوصفها المسئولة عن شرح العقيدة والوعظ وممارسة العبادة. ولا يجوز مثلا الخروج على الكنيسة فى أمور العقيدة، فيصبح تفسير العقيدة أمرا متروكا لكل فرد. فأى تطور فى الفكر أو التفسير الدينى يحدث من داخل الكنيسة والجماعة المؤمنة، ولا يصبح معترفا به إلا من خلال الإجماع عليه، وتحوله إلى أساس معترف به من الكنيسة.

فكيف يتعامل الأقباط مع الكنيسة فى الشئون العامة والسياسية؟ الحاصل الآن أن مواقف القيادات الكنسية العامة والسياسية يكون لها نفس الهيبة والمكانة التى لمواقفهم الدينية. فكما لا يجوز الهجوم على رجل الدين فى الأمور الدينية، فلا يجوز الهجوم عليه حتى فى مواقفه

العامة والسياسية. والخاسر هنا هم الأقباط؛ لأن الموقف فى الشأن القبطى يحتمل الجدل والاختلاف والتنوع، بل هو مثل شئون السياسة العامة، يحتمل تغيير المواقف والمواجهة بين أصحاب المواقف المختلفة. ولكن ما حدث بسبب تسلم الكنيسة للملف القبطى كاملا وبلا منافس، أن أصبح موقف القيادة الكنسية فى قضايا الأقباط لا يقبل النقاش، بل دخل فى دائرة المقدس. ولهذا خسر الأقباط ما يمكن ممارسته من مرونة فى المواقف وتنوع وتغير، حسب مقتضيات الظروف، وتفاعل الأطراف الأخرى. وبهذا تنازل الأقباط عن حقهم فى إدارة شأنهم الخارجى.

تمادى سلطة الكنيسة من الدينى للسياسى

لكل مؤسسة سلطة ما نافذة على أعضائها، تدور فى حيز تنظيم العضوية والأنشطة والممارسات الجماعية. وفى كل مؤسسة دينية تمثل طائفة ما، نجد نظاما يحدد سلطة المؤسسة فى تحديد شروط العضوية التى تتماشى مع عقيدة الطائفة، والتى تراعى حفاظ الأعضاء على عقيدة الطائفة. وهذا أمر عادى ومفهوم، فمن ينتمى لطائفة دينية معينة يرضى ويوافق على عقائدها. ولكن عندما تمارس القيادات الكنسية ـ وهى المنوط بها إعلان وتحديد عقائد الطائفة ـ دورا سياسيا وتأخذ مواقف سياسية محددة، ويكون لها رؤية حول منهج تناول الشأن الخاص بالطائفة فى جوانبه الحياتية والقانونية والسياسية، فهل يصبح هذا الموقف جزءا من عقيدة الطائفة؟

والسؤال المقصود من هذا، هل من يخالف القيادات الكنسية سياسيا، يعتبر مخالفا للكنيسة وتسقط عنه العضوية فى الكنيسة؟! الحقيقة أن الممارسة الفعلية للقيادات الكنسية، أكدت أن الفصل بين الدينى والسياسى غير ممكن، ويبدو أنه مستحيل أيضا. فكيف يطيع الفرد القيادة الكنسية فى أمر العبادة ويخالفها فى أمر الممارسة العامة والسياسية، حيث إن هذا يسقط هيبتها ومكانتها الدينية. ولهذا بدأت سلطة المؤسسة الكنسية تستخدم فى خارج إطارها. وفى العديد من المواقف نجد اعتراضا قبطيا على ممارسة سلطة الكنيسة فى غير موضعها، ونقصد من هذا سلطة الحرم أو القطع، أى إلغاء عضوية الفرد فى المؤسسة الكنسية وبالتالى فى الطائفة.

لقد وصلنا لمأزق حقيقى، لا يحظى بالقدر الكافى من المتابعة. فمع توالى الأحداث، واستخدام قيادات كنسية لسلطتها الدينية فى غير موضعها، يؤدى ذلك إلى تراجع دور الأقباط فى الشأن القبطى، وتتراجع العديد من المواقف والتيارات التى تختلف مع موقف القيادات الكنسية، حتى لا تدخل فى مواجهة مع تلك القيادات، وتفقد عضويتها الدينية الكنسية، أى يتم إخراجها من الجماعة المؤمنة، أى عدم الاعتراف بمسيحيتها.

وهنا لا يخسر الأقباط فقط، بل تخسر الكنيسة أيضا. فالموقف الحالى لبعض القيادات الكنسية حملهم وحمل الكنيسة ما لا يحتمل تاريخ

الكنيسة المصرية ومكانتها. فللحفاظ على مكانة الكنيسة لدى أعضائها، يتم تقديس مواقف عامة وسياسية، ليس لها قدسية أمام الناس والرأى العام، ولن يكون لها قدسية فى التاريخ. فكيفية معالجة مشكلات الأقباط ومطالبهم ليست أمرا من أمور العقيدة، وليس لها قدسية، بل تدخل فى القضايا الظرفية التى يتغير الموقف فيها من تيار لآخر، ومن فترة لأخرى. وتخسر الكنيسة والأقباط معا؛ لأن ممارسة السلطة الدينية الكنسية فى قضايا غير مسائل العقيدة أخلت بقدسية هذه السلطة، وألحقت بها تشوها يتعارض مع ميراثها التاريخى.

***

أحداث الفيوم تدق ناقوس الخطر

تتوالى أحداث التظاهر القبطى منذ حادثة السيدة وفاء قسطنطين. ومن مظاهرات العباسية حتى مظاهرات الفيوم، يتكون موقف وممارسة سياسية لها توابعها بالتأكيد، بل نقول إن ما يحدث فى هذه الأحداث المتتالية يمهد لما يأتى بعده، وهو ما سيكون أكثر أهمية وتأثيرا، لا على مستقبل ووضع الأقباط فى مصر، بل على مستقبل الجماعة المصرية ككل. علينا إذًا التركيز على دلالات تكرار الحدث، والكيفية التى يحدث بها، لنحاول معرفة تأثير الحدث على صانعيه، وكذلك تأثيره على المستقبلين له. فبعد تكرار المطالبة بتسليم من تشهر إسلامها للكنيسة، ورضوخ الدولة لهذا النوع من المطالب، نتوقع تكوّن موقف

لدى الأقباط أو بعضهم - يدفعهم للتمادى فى هذا النوع من المطالبات. وعلى الجانب الآخر، نتوقع تزايد حالة الضيق العام من التصرف القبطى؛ لأنه جاء فى موضع غير مبرر للعامة.

وكى نصل لتحديد خطورة الموقف وكيفية التصدى له، علينا أولا فهم دلالة التأثير المتكوّن لدى كل الأطراف. فالأقباط سيتكون لديهم شعور بأنهم أصحاب الحق الوحيد فى تحديد طبيعة كل موقف يتعرضون له، ولا يسمح لأحد بالحكم على أىّ من هذه المواقف وتحديد أسبابها. فإذا أسلمت امرأة مسيحية، فتطلق الشائعات التى تؤكد أنها خطفت، ثم يحق للأقباط التصرف على هذا الأساس، وليس لأى جهة الحق فى مراجعة الشائعات التى تطلق، ولا يحق لأى جهة نفى هذه الشائعات، أو إعلان الحقيقة. وإذا اتفق الجميع على خطأ المعلومة التى سادت بين الأقباط، نجد عدم تصديق من الأقباط، وتأكيدا مستمرا على حقيقة ما ساد بينهم من معلومات، وإذا اكتشف بعض الأقباط عدم صحة هذه المعلومات، نجد تغييرا للمبررات والتفسيرات ولكن فى نفس الاتجاه.

انشقاق الوعى

عندما يختلف وعى جماعة بالأحداث التى تمر بها عن وعى بقية الجماعة المصرية، فيرى الأقباط الأحداث ووقائعها بصورة تختلف جذريا عن رؤية عامة المسلمين لها، وكذلك عن رؤية أجهزة الدولة،

نكون بصدد شقاق فى الوعى. فالأقباط يرون أنهم حققوا وجودهم وتأثيرهم باستعادة من يخرج من المسيحية، ويضعون لذلك مبررات منها حدوث إكراه أو خطف أو غيرها. وعامة المسلمين يرون ما يحدث بوصفه ممارسة لسلطة كنسية تمنع من يريد اعتناق الإسلام. فما فعله الأقباط هو حق من وجهة نظرهم، وخروج على القانون من وجهة نظر المسلمين. وهذا التباين الحاد فى تفسير وفهم ما يحدث يمثل شقاقا فى الوعى بين الجماعات المشكلة للجماعة المصرية الواحدة. والشقاق فى الوعى هو الذى يقود للشقاق العملى والحياتى للجماعة المصرية، وأى جماعة أخرى.

فالاختلاف الجذرى فى الوعى بالواقع يقود فى نهاية الأمر لشكل من أشكال النزاع الأهلى، ويؤدى بالتالى لفتح المجال أمام الصراعات الداخلية، وضرب التماسك الداخلى، والتأثير سلبا على قيم التعايش. فمثل هذه الحالات تسحب من الرصيد التاريخى للتعايش، أيّا كانت درجة الضرر التى تلحق بتاريخ التعايش. فالتباين الحاد فى رؤية الواقع يجعل كل طرف يدافع عن حق لا يراه الآخر. مما يؤدى إلى تحلل القواعد المشتركة، وضعف الرابط القانونى، وسيادة الفوضى فى نهاية الأمر. فالنزاعات الأهلية - فى أى شكل لها - تقوم على تعارض الوعى، وتعارض المصالح. وتعميق حالة التعارض مع تكرار الأحداث يؤدى إلى تأصل حالة التعارض بين مكونات الجماعة المصرية، لحد يصعب معه

معالجة ما حدث، دون حدوث أضرار حقيقة. فالاختلاف الحاد فى إدراك الواقع يؤدى لنوع من العزلة، يترتب عليها تزايد حالة الصراع، فالعزلة ضد التعايش، والصراع لا يحدث مع التعايش.

تصاعد المطالب

من جانب آخر، نتوقع تغير حدود مظاهر الاعتراض مع توالى الأحداث. فكلما مارست جماعة أسلوب الاحتجاج وحققت نتيجة إيجابية من وجهة نظرها، أعطتها هذه النتيجة ثقة فى موقفها أو فى قوتها أو أعطتها ثقة فى مناسبة الظروف المحيطة. فترى الجماعة أنها على حق، وترى أن الوقت والظروف المحيطة بها خاصة الظروف الدولية - فى مصلحتها. مما يدفع الجماعة لتأكيد موقفها وحقوقها من وجهة نظرها، دون التفاعل مع وجهة نظر الآخرين، أى دون التفاعل مع محيطها الخارجى، ومع الجماعة الأكبر التى تنتمى لها.

وهذه الأوضاع تؤثر على روابط الجماعة الفرعية - مثل الجماعة القبطية بالجماعة المصرية العامة. وتتجه الجماعة لفك ما يحد حركتها من قواعد أو قيود متفق عليها. مما يدفع الجماعة للسير فى طريق تحدده، ولا ترى غيره، وينغلق وعيها عن كل ما هو خارج عنها، ولا ترى الصواب إلا فى ما تفعل، ولا تراجع نفسها، ولا تتأثر بالمواقف وردود الفعل المحيطة بها. بل تستمر الجماعة فى طريقها، وتعتبر كل اعتراض تواجهه وكأنه حرب عليها، فتقاومه لتؤكد مشروعية حركتها.

تلك الحالة التى نرى أنها تتكون داخل الجماعة القبطية، أو داخل شريحة معتبرة منها تؤدى فى النهاية إلى الدخول فى المناطق المحظورة، أو التى اتفق فى التجارب التاريخية الماضية على أنها مناطق محظورة. فحالة الاندفاع التى تمر بها جماعة مترابطة ومنعزلة نسبيا عن محيطها الخارجى تدفعها إلى تجاوز التاريخ المشترك من خلال تحويل شعورها بالاضطهاد أو الظلم إلى طاقة منفلتة تطرح تصورات عن وجودها وحقوقها فى سياق خارج التجربة التاريخية، وبالطبع خارج الرؤية العامة للجماعة المصرية ككل.

نرى إذن اتجاه أحداث الاحتجاج القبطى نحو مرحلة تتجاوز المسائل الفردية الخاصة بإشهار الإسلام للتحول لمجمل المطالب القبطية. ويصبح الاحتجاج سياسيا ليس فى مضمونه فقط، بل فى شعاراته ومطالبه المعلنة. وخطورة هذا المنحى أنه قد يؤدى إلى احتجاج سياسى فى مواجهة الدولة المصرية، يحدد مطالب سياسية طائفية، مستعينا بالظرف الدولى الذى أضعف سيادة الدولة، وأضعف النظام الحاكم نفسه. وإذا تصورنا حدوث ذلك، ورضوخ الدولة له، فسيترتب على ذلك شرخ حقيقى فى داخل الجماعة المصرية.

ناقوس الخطر

علينا إدراك الحالة التى تمر بها مصر الآن، وليس فيما نرى تهويل،

وعلينا ألا نركن للتهوين. فما حدث منذ قضية وفاء قسطنطين غريب على الأقباط أنفسهم. فلم نسمع من قبل أن طالبت الكنيسة ومعها جماهير قبطية بحقها فى منع من يريد التحول عن المسيحية للإسلام. وحالات تغيير الدين تحدث من جانب المسيحيين والمسلمين. وفى قضية السيدة وفاء تم تبرير ما حدث بسبب أنها زوجة كاهن، ولكن ما حدث فى الفيوم، أكد خطأ هذا التفسير، وأكد أن المسألة برمتها تتجاوز التفاصيل، ولا ترتبط بالحالة الخاصة التى تتواكب معها، ولكنها تتجاوز ذلك إلى حالة عامة تمر بها جماعة من الجماعات المشكِّلة لأمتنا. وهى حالة تتواكب مع محاولات الخارج لتفكيك أمتنا، فتصبح حالة مرشحة للتدويل، لأنها تناسب خطط التدخل الخارجى، وتعطى له ورقة يستخدمها عندما يريد.

إن غياب النقد الذاتى داخل الأقباط أمر محير فى الواقع، والبعض يرى أن علينا أن نعرف الأسباب، ونزيل المبررات. وكأن ما يحدث هو نتيجة مباشرة لما واجهه الأقباط من مشكلات، فإذا زالت المشكلات زالت معها حالة الاحتجاج والمطالب القبطية. والحقيقة أن تجارب التاريخ لا تؤيد هذا الموقف، فما يحدث من احتجاج قبطى خرج من دائرة رد الفعل إلى دائرة الفعل، وأصبح تعبيرا عن موقف وتوجهًا قبطيًا له علاقة برؤية الجماعة لنفسها ولمحيطها، وليس مجرد غضب نتيجة مشكلات محددة. ومن المهم ملاحظة كيف ينفلت الغضب فى مواقف غير مبررة، ولم تكن فى حد ذاتها تمثل جوهر مشكلات الأقباط. وعلينا ملاحظة

دور التفسير القبطى، وخروجه فى بعض الأحيان عن الوقائع، وتداوله لروايته الخاصة.

ومن يعتبر ما يحدث مجرد رد فعل، يتجاهل أن بعض الأفعال لا يمكن أن توضع فى دائرة رد الفعل، وبالتالى تفقد مبررها فى نظر الغالبية. فالممارسة التى تؤثر على مجمل الأوضاع، والتى يكون لها تأثير تاريخى - لا توضع فى خانة رد الفعل، بل تدرك فى الوعى الجمعى على أنها فعل قائم بذاته. لهذا تحتاج الجماعة القبطية لمناقشة مواقفها واتجاهاتها، كما تناقش مشكلاتها. فهى ليست مجرد متلق لما يحدث حولها، بل كيان فاعل له رؤيته وأفكاره.

***